

Distr.: General
26 June 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند ٦١ من القائمة الأولية*
صون الأمن الدولي - علاقات حُسن الجوار والاستقرار
والتنمية في جنوب شرق أوروبا

رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البيان المشترك لوزراء خارجية بلدان عملية التعاون في جنوب
شرق أوروبا الصادر عن اجتماعهم المعقود في بلغراد بيوغوسلافيا، في ١٩ حزيران/يونيه
٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على توزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الدورة ٥٧ للجمعية العامة في إطار البند ٦١ من القائمة الأولية المعنونة "صون الأمن
الدولي - علاقات حُسن الجوار والاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا"، ومن وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) دييجان سانوفيتش
السفير
الممثل الدائم

* A/57/50/Rev.1

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة
البيان المشترك لوزراء الخارجية المشاركين في عملية التعاون في جنوب شرق
أوروبا: بلغراد، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

اجتمع وزراء الخارجية ورؤساء وفود بلدان عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا التالية أسماؤهم، غوران سفيلانوفتش، وزير خارجية، وأرتا داد، وزيرة خارجية، وزلاتكو لاغوجييا، وزير خارجية، وسلوبودان كاسول، وزير خارجية، وميرسيا غيانا، وزير خارجية، واسماعيل جيم، وزير خارجية، وإيفان يتكوف، نائب وزير خارجية، وديمتري دوليس، أمين عام لوزارة خارجية وفيينا، وبيسنا جيتيكوفتش - كيرلك، نائبة وزير خارجية، كمرقبة، في بلغراد في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لحضور اجتماع وزراء خارجية بلدان عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا.

وحضر الاجتماع مايكل ستاينر، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو، ولارس شميت، المبعوث الشخصي للمنسق الخاص لميثاق تثبيت الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، وجوانا بولمان زال، المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجيفري باريت، ممثل اللجنة الأوروبية، بوصفهم ضيوفا خاصين للرئيس الحالي لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا.

وأكد الوزراء مجددا التزامهم القوي بالمبادئ الواردة في ميثاق علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا، القائمة على ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي النهائية وثمة عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا والإعلانات الوزارية. وأشار الوزراء بارتياح كبير إلى التحسن الجدير بالاعتبار الذي طرأ على الحالة السياسية في المنطقة، الذي يمهد السبيل لبيئة أكثر استقرارا وأمنا. وأكدوا أنهم ملتزمون بمواصلة جهودهم لتحقيق تلك الغاية.

وكرر الوزراء الإعراب عن احترامهم التام لسيادة الدول المشاركة وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها. وجددوا التزامهم الشديد بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ونبذ التهديد بالقوة أو استعمالها، واحترام القانون الدولي، ورحبوا بالجهود العامة المبذولة حاليا التي تشمل، تعزيز دور عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، دعما للاستقرار الإقليمي كمساهمة هامة في تحقيق السلم والأمن في القارة. وأشاروا أيضا إلى احترامهم التام للأهداف السامية للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات وطنية واقتصاد السوق، بوصفها قيما لا غنى عنها لتحقيق تعاون أكبر وأكثر فائدة فيما بين بلدان المنطقة.

وأكد الوزراء دعمهم الكامل للجهود الدولية المبذولة لمكافحة جميع أشكال الإرهاب، الذي أصبح يشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين. واعترفوا بالخطر الكبير الذي يشكله الإرهاب بالنسبة لحياة مواطنيهم ورحائهم. وفي هذا السياق، شددوا بوجه خاص على مسألة الجريمة المنظمة، التي تشكل عائقا رئيسيا في وجه عمليتي الديمقراطية والإصلاح في المنطقة.

وأكد الوزراء اعتقادهم الراسخ بأهمية التنسيق والتعاون بين بلدان عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا والاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الازدهار والتنمية المستدامة والاستقرار في المنطقة ككل وفي جميع الدول المشاركة. وأيدوا بقوة التعجيل بالعمليات التي ستفضي إلى حصول جميع بلدان المنطقة على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وأولى الوزراء اهتماما خاصا لجهود بلدان عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا التي تهدف إلى الانضمام إلى هياكل منظمة حلف شمال الأطلسي.

وأعرب الوزراء عن أملهم في أن تصبح عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا صوتا حقيقيا وفعالا لجميع الدول المشاركة في توجيهها الأوروبي والأوروبي - الأطلسي. أعربوا أيضا عن ترحيبهم بالرغبة المشتركة في إقامة صلات أوثق بين ميثاق الاستقرار وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا. وفي هذا الصدد، أيدوا أنشطة الرئيس الحالي كممثل لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا لدى اللجنة الاستشارية غير الرسمية.

ورأى الوزراء أن عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، بوصفها عملية ابتدريتها بلدان المنطقة، ينبغي أن تركز على الأولويات والمشاريع الملموسة التي يمكن أن تقرب المنطقة وجميع البلدان المشاركة إلى عمليات التكامل الأوروبي الحالية. وفي هذا الصدد، رأوا أنه ينبغي أن تصبح عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا عاملا قويا لدعم الأفكار والأولويات المشتركة لجميع الدول والشعوب المشاركة في جنوب شرق أوروبا، فتسهم بذلك في الأمن والتعاون الأوروبيين عموما.

وشدد الوزراء على أهمية التعاون الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة في المنطقة. وأكدوا مجددا في هذا السياق التزام بلدانهم بالتنفيذ العاجل لخطة العمل للتعاون الاقتصادي الإقليمي التي تحدد مجالات الأولوية التي يمكن إحراز تقدم فوري فيها. وأعادوا تأكيد اعتقادهم بأن مزيدا من تحرير التجارة في المنطقة سيسهم في تطوير اقتصاداتهم الوطنية. وأعربوا عن ترحيبهم بالخطوات المتخذة لتنفيذ مذكرة التفاهم المتعلقة بتحرير التجارة وتسهيلها، الموقعة في بروكسل في عام ٢٠٠١. وحثوا جميع بلدان المنطقة على الإسراع بإبرام اتفاقات ثنائية بشأن التجارة الحرة، مما ييسر أعمال أحكام المذكرة. واتفقوا على أن الاستثمارات الخارجية في المشاريع الإقليمية ومناخ الاستثمار السليم لهما أهمية كبرى بالنسبة لعملية التعاون ككل.

وأكد الوزراء على أن مصادر الطاقة الموثوق بها والمنخفضة التكلفة تعتبر أساسية للتنمية الاقتصادية السريعة والمستدامة في منطقة عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا بصفة عامة. وأعربوا عن تأييدهم لتعزيز استخدام قدرات الإنتاج الحالية، بالإضافة إلى الوصول إلى الحد الأقصى للاستثمار في المستقبل. وأعربوا أيضا عن تأييدهم للمبادرات الإقليمية التالية للتعاون في مجال الطاقة وهي: تعزيز سوق الطاقة الإقليمي، وترقية شبكات نقل الكهرباء وربطها بشبكة النقل الأوروبية المركزية، ودعم المشاريع الرامية إلى ربط بلدان المنطقة بشبكات خطوط أنابيب النفط والغاز والمشاركة في تمويلها، وتحديث المحطات الكهرومائية، واستكشاف فرص لمصادر الطاقة المتجددة.

وسلم الوزراء بأهمية تطوير الهياكل الأساسية للنقل في المنطقة فيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، بالإضافة إلى النقل المتعدد الوسائط والنقل المشترك. كما أكدوا أهمية دور تمويل مشاريع قطاعات النقل القائمة ولا سيما المتعلقة بتطوير ممرات النقل للدول الأوروبية.

وأكد الوزراء أهمية إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يشجع الاستثمار في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ويوفر له دعما طويل الأجل. وأيدوا برامج التعاون في المنطقة.

وكرر الوزراء مجددا التزام حكوماتهم بالمكافحة الشاملة الحاسمة للجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالمحدرات، والهجرة غير المشروعة، والاتجار بالأسلحة والبشر، والفساد. ولهذا الغاية، أعرب الوزراء عن تأييدهم التام لمبادرة ميثاق الاستقرار بشأن الجريمة المنظمة ومبادرة ميثاق الاستقرار لمكافحة الفساد. وأكدوا مجددا تأييدهم لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات الملحق بها. واعتبروا أن التعاون الإقليمي المكثف في مجال إنفاذ القانون والقضاء والنظام العام، بما في ذلك في إطار عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، للوصول إلى مراقبة فعالة للحدود شرط ضروري لبلوغ هذه الأهداف.

وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء مخنة اللاجئيين والمشردين داخليا في المنطقة، بالرغم من ملاحظاتهم إحراز بعض التقدم. وأكدوا مجددا التزامهم باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للإعمال العاجل والكامل لحق اللاجئيين والمشردين داخليا في العودة، وحل مجموعة من المسائل المعلقة انتظارا لتنفيذ حلول صالحة ودائمة تؤثر على السكان، تمشيا مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وأكد الوزراء اعتقادهم بأن إعمال حق اللاجئيين والمشردين داخليا في العودة الطوعية إلى أوطانهم الأصلية يتطلب تعاونا وثيقا فيما بين الدول، بغرض تحقيق الهدف النهائي الخاص بتعزيز الاستقرار داخل المنطقة.

وأدان الوزراء بأشد العبارات قوة تدمير معالم المواقع الثقافية والدينية في المنطقة. وكرروا مجدداً أن غنى الإرث الثقافي لجنوب شرق أوروبا يكمن أيضاً في تنوعه، وأكد الوزراء مجدداً التزامهم بالعمل المشترك للحفاظ على المعالم الثقافية والمواقع الدينية في المنطقة وترميمها. وفي هذا الصدد، رأوا أن من الضروري عقد اجتماع للخبراء من أجل الإعداد لاجتماع خاص لوزراء الثقافة يكرس لهذه المسألة. وأعرب الوزراء أيضاً عن تقديرهم للإسهام القيم الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وأكد الوزراء مجدداً رغبتهم في متابعة الالتزام الذي تعهدوا به في اجتماع تيرانا الوزاري (١٦ أيار/مايو ٢٠٠١) لإجراء دراسة شاملة بغية القضاء على مفهوم "الجيران السيئين" من كتب التاريخ. وأوصوا بعقد اجتماع للخبراء من أجل مناقشة هذه المسألة. وشجع الوزراء أيضاً جميع البلدان المشاركة في عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا على اتخاذ خطوات ملموسة لتناول هذه المسألة على المستوى الثنائي عن طريق إدراج الالتزام المذكور في الاتفاقات الثنائية بشأن الثقافة والتعليم. وينبغي مراعاة العمل القيم الذي قد أجري في إطار مجلس أوروبا وميثاق الاستقرار لتجنب التداخل.

واعتمد الوزراء التقرير المرحلي للجنة مديري الشؤون السياسية بشأن تعزيز العملية وكلفتها بمواصلة عملها من أجل تقديم تقرير قبل حلول موعد القمة القادمة لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا.

وأعرب الوزراء عن عرفانهم لكريم غوران سفيلاونوفيتش، وزير الخارجية الاتحادي، لاستضافته اجتماع وزراء خارجية البلدان المشاركة في عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا.

وأشار الوزراء إلى أن الاجتماع المقبل لرؤساء دول أو حكومات بلدان عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا سيعقد في بلغراد في الربع الأول من عام ٢٠٠٣. وأعربوا عن تشجيعهم لعقد اجتماعات لتنفيذ الأعمال اللازمة في مجالات التعاون المذكورة في الوثيقة الحالية.

واتفق الوزراء على أن يكون زلاتكو لاغوجييا، وزير الخارجية هو الرئيس المقبل لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا اعتباراً من قمة بلغراد في عام ٢٠٠٣.